

الجلسة الأولى

القواعد الاقتصادية السياسية الجديدة للمنمو الاقصادى فى القرن الواحد والعشرين

الدكتور / إسماعيل صبرى عبدالله

الدكتور / حازم الببلاوى

السفير / تحسين بشير

أدار الجلسة الدكتور / عمرو موسى

ك. منير عز الدين :

نشكر السيد المحافظ على هذه الكلمة الهامة وسنستمر في الندوة الأولى وعنوانها «القواعد الاقتصادية السياسية الجديدة للنمو الاقتصادى فى القرن الحادى والعشرين».

أدعو الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله.. والدكتور حازم البيلاوى والدكتور تحسين بشير.. وسيرأس الجلسة الدكتور عمرو موسى.

د. عمرو موسى :

السادة الأعضاء.. السلام عليكم ورحمة الله.. نبدأ الجلسة الأولى والندوة الأولى لهذا المؤتمر حول القواعد الاقتصادية السياسية الجديدة للنمو الاقتصادى فى القرن الواحد والعشرين.. فى واقع الأمر إذا كنا بنقول إن هذا المؤتمر أصبح مؤسسة فى المجتمع المصرى فهذه المؤسسة لم تقم من فراغ، إنما قامت على أكتاف صانعيها ومعنا اليوم على هذه المنصة نخبة وطليلة من صانعى هذه المؤسسة ساهموا بجهدهم طوال السنوات الطويلة الماضية فى تاريخ هذه الجماعة، وهذا المؤتمر بالعطاء والمشاركة فى هذا المؤتمر، وفى النشاط الثقافى لجماعة الإدارة العليا.

معنا اليوم الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله.. معنا اليوم الدكتور حازم البيلاوى.. معنا اليوم الأستاذ الكبير السفير / تحسين بشير.. الثلاثة فى غنى عن التعريف لحضراتكم نظراً لمساهماتهم وجهدهم الجبار فى بناء صرح هذه الجماعة ومؤسسة المؤتمر.

إذا كنا حنتكلم فى هذا الموضوع اليوم، وهذا الموضوع يعتبر فى واقع الأمر هو الإطار العام الذى تجرى عليه عملية التنافسية، وتتم على أساسه.. الإطار العام الذى تقريباً يشمل

الكثير من ندوات المؤتمر طوال أيامه الأربعة.. طبعاً السادة المتحدثين سيتناولون في هذه الحلقة لمس الأمور العامة التي تحدد معالم هذا الإطار العام.

فالاستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله يعنى حيحدثنا وسيركز على موضوع العولمة (الجلوبلا يزيسن) وطبعاً في إطاره الدور بتاع الشركات العابرة أو الشركات متعددة الجنسيات وحتعمل إيه في المستقبل بالنسبة لهذا الإطار أو هذه الحقيقة التي نتنافس فيها أو نعيش فيها.

السيد الدكتور حازم الببلاوى سيتناول أيضاً في تقديمه العوامل الاقتصادية الأربعة وما طرأ عليها من تغيير حيركز على تضائل أهمية الموارد الأولية، وما تحمله من بعض مظاهر التناقض داخل هذه الظاهرة وأثر ده على المنطقة.

السفير تحسين بشير سيتناول قضايا التنمية بصفة عامة، وهنا الحقيقة نلاحظ روعة المثقفين الى معنا إزاي أصبح مفيش حدود للتخصص في السياسة والاقتصاد والاجتماع كله داخل مع بعضه، ويتألف مع بعضه في منظومة كبيرة، فالسفير تحسين بشير وهو خريج الدبلوماسية إزاي حيتكلم عن قضايا التنمية بصفة عامة، وهل هناك سيحاول الإجابة عن هذا السؤال.. هل هناك نظرية ولا مفيش حنشوف هذا في الاستعراض مع بعض الجلسة سيتم تقديمه للسادة المشاركين كل في حدود ١٥ دقيقة وبعد كده حنفتح الباب للنقاش.

ترتيب الكلام حيكون.. الأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله.. الأستاذ الدكتور حازم الببلاوى.. ثم الأستاذ السفير / تحسين بشير تفضل يا أستاذ إسماعيل.

د. إسماعيل صبرى عبدالله:

شكراً سيدى الرئيس أنا سعيد كل السعادة بلقائى الجديد بمجتمع يشكل حجر الزاوية في التنمية.. وحاشاله أن يكون المديرون حجراً حتى لو كان حجراً لزاوية.. فسمات الحجر هو الجمود وأنه أصم ولا ينتقل.. إنما أنتم صناع التنمية بكل ما يتضمنه هذا التعبير من ديناميكية ومعرفة وتجديد.. ولعرفتى لهذا فإننى سأتحول لإلقاء

محاضرة عليكم وإنما لدى بعض الأفكار أريد أن أطرحها وأن أتلقي من جمعكم هذا تغذية عكسية تساعدني في تطوير ما لدى من أفكار.

السمة المميزة لاقتصاد العالم الآن وحتى العقود الأولى من القرن المقبل.. السمة السائدة والمميزة والأكثر فاعلية هي سمة الكوكبة أو (الجلوبلايزيسن).. وقد حدثكم في المؤتمر السابق عن هذا الموضوع بشيء من التفصيل فلن أعود لما سبق أن قلته.. لكنني أود بسرعة وعجلة أن أعطيكم بيانات عن تطور الشركات الخمسمائة الكبرى، وهي شركات متعددة الجنسية بين سنة ٩٤/٩٥ والمصدر مجلة نورش العدد الذي عادة يصدر آخر يولية من كل سنة.

الأصول كانت في عام ٩٤ كانت ٣٠,٩ تريليون، الإيرادات كانت ١٠,٣ أصبحت ١١,٤ تريليون.. إجمالي قيمة الأسهم كان ٣,٢ أصبح ٣,٤ تريليون دولار.. الأرباح كانت ٢٨١,٨ بليون دولار وصلت إلى ٣٢٣,٤ بليون دولار.

العمالة كانت ٣٤,٦ بليون عامل أصبحت ٣٥,٢ مليون عامل.. وهذه أرقام بتبدو خيالية ومن الصعب تصورها.. لهذا لجأنا إلى مقارنتها ببعض أرقام ذات دلالة لنرى النسبة والتناسب إذا نسبنا الإيرادات إلى مجموع الناتج القومي المحلي للعالم وقدره ٢٥,٣ تريليون لوجدنا أن هذه الإيرادات تمثل ٤٥٪ من هذا الناتج.. ونجد أيضاً أن رقم الإيرادات لهذه الشركات يتجاوز مجموع إجمالي الناتج القومي للدول المصنفة ذات الدخل المنخفض والدول المصنفة ذات الدخل المتوسط بحديه الأدنى والأعلى لأن الناتج القومي الإجمالي لهذه الديون يصل إلى ٧,٣ تريليون دولار في حين أن الإيرادات تمثل ١,١٥٩٪.

كما أن حجم تلك الإيرادات يساوي ٧٩,٢٪ من مجموع الناتج القومي للدول ذات الدخل المرتفع وهي ٢٣ دولة مقدار دخلها ١٨,٣ تريليون دولار.

من ناحية أخرى يعادل رقم الإيرادات أكثر من ثلاثة أضعاف حجم التجارة الدولية. من ناحية ثالثة.. مقارنة أرقام الأصول والإيرادات ورأس المال وحجم العمالة تبدو ضالة استيعاب الشركات الأجنبية للقوى العاملة، فحين زادت الإيرادات في سنة ٩٤ بنسبة ١١٪ وزادت الأرباح بنسبة ١٤٪ اقتصرت زيادة العمالة على ١,٧٪.

هذه الأرقام مقبولة وتزيد ولكن يجب أن نتذكر أن هذا ليس وضعاً مستقراً لهذه الشركات.. ولكنها واقعياً يتغير موقعها من سنة إلى سنة فتسقط شركات من هذه القائمة وشركات تدخل فيها.

الأمر الثاني.. الجزء الأساسي من الأرباح ينتج من اشتغال هذه الشركات بعمليات يغلب عليها الطابع المالى والربح من العمليات التجارية أكثر من الربح فى الاستثمار. الشكل الأساسى أو الشكلان الأساسيان لهذه الأعمال التجارية عمليات الدمج وما يقابلها من الانفصال.

الوجه الثانى.. أن هذه الشركات تنشط كثيراً فى المضاربة فى سوق المال، وأسعار سعر الصرف العالمية والأرقام كبيرة تفوق الأرقام الآتية من أنشطة أخرى. هذه هى السمة الأولى.. يتولد عن هذه السمة الأولى سمة ثانية، وهى الاستقطاب الشديد للثروة والدخل فى هذه الدول الصناعية فعمليات الكوكبة قوة طاردة مركزية تبعدها كل ما حولها من هوامش وتخوم.

الوجه الآخر.. فى الوقت الذى تتنافس فيه الشركات فى تحقيق المكاسب والأرباح تتفاقم الأوضاع فى داخل الدول الصناعية من حيث الإعانات وغيرها تشتد فعلا هذه القوى الطاردة المركزية بسبب تراجع دور الدولة القوية المستقر.. وهذا التراجع يرجع إلى أن الشركات متعددة الجنسية تستغنى عن كثير من الخدمات التى تؤديها الدولة.. بتستغنى عن الجيش.. والجيش كان أداة ضرورية أيام تكوين الإمبراطوريات. فالأسواق الآن تخلق دون أى تدخل عسكرى بأى صورة.. تستغنى أيضاً عن كثير من خدمات الشرطة.. تستغنى أيضاً عن السلطة القضائية فهى تعتمد على التحكيم.

تستغنى عن المرافق العامة كالبريد والاتصالات.. وعلشان الاتصال السريع هناك الفاكس.. أكثر من هذا أنها تستغنى عن الدولة بعملية خلق إصدار العملة كانت من أهم معالم السيادة الوطنية وحين يصدر البنك أوراق بنكنوت يمنح الامتياز لإصدار هذا البنكنوت مقابله أن تحصل الدولة على نسبة من أرباح البنك.

الآن لا أحد يعرف من خلق النقود، ويمكن حضراتكم تسألوا أنفسكم بطاقات الائتمان

من يراقبها بين مرورها عبر العالم.. فهي تخلق دون رقابة.. كذلك الأموال التي تتم بها المضاربات في أسواق المال وراء سعر الصرف. هذه المضاربات التي تصل إلى بليون دولار في اليوم الواحد، ولاوجود لها مادي إلا في شكل بيتس على طاولات البورصات.

أيضاً تراجع الدولة وخصخصة المرافق العامة الأساسية والمطالبة بتقليل أعداد العاملين تحت شعار «سمولرجفرنمنت».

وأخيراً وليس هذا أقل أهمية تآكل الضمانات الاجتماعية.. كالتأمين الاجتماعي.. والواقع أن العقد الاجتماعي سمح لدوله الرخاء.. كان يخدم الرأسمالية من ناحيتين.. الناحية الأولى إبعاد شبح الثورات والناحية الثانية توسيع حقوق الملكية وزيادة حقوق العمال.

الآن الشركة المتعدية الجنسية ليس لها انتماء قومي، وإنما هي تنشط في عشرين دولة.. خمسين دولة.. مائة دولة.. وإذا كانت دولة أحوالها متدهورة فإنها تنقل إلى دولة أخرى.. وعلى سبيل المثال اضطرابات ديسمبر الشهيرة العام الماضي في فرنسا وجرت مفاوضات بين منظمات العمال والنقابات ورجال الأعمال، ولم تكن الشركات المتعدية الجنسيات تتخذ لنفسها مقراً ثابتاً، وكل ما فعله رئيس الوزراء أن يدعوا رؤساء ١٩ شركة بترول في أداء ودي لحل المشكلة لأنه لا يستطيع أن يفرض عليها أي شيء فمن الممكن أن تنقل مقرها لجهة أخرى.

في الوجه المقابل أيضاً زادت أعداد البطالة المستقرة.. بطالة مستقرة التي هي مش بطالة انتقالية.. واحد ييفقد عمله إذا وجد عملاً آخر خلال السنة تعتبر بطالة عابرة.. إذا زادت عن سنة تعتبر بطالة مستقرة.. ووصلت نسبة البطالة إلى نسب كبيرة.. ١٢٪ في فرنسا، ١٠٪ في ألمانيا حيث كان رقم البطالة في العادة لا يتجاوز نسبة ٢٪.

مجموع العاطلين المستقرين في دول الاتحاد الأوروبي يتجاوز ٢٠٪.. البطالة في أسبانيا ٢٣٪.. إن هذه البطالة تشتد وتستقر لأن السائد الآن هو النمو الذي لا يخلق فرص عمل كبيرة.. ده مبني على أن الآلة تحل محل الإنسان ومن الممكن أن يحصل على بونص بـ ٣ أو ٤٪ في السنة، ومع ذلك يزيد عدد العاطلين.

أيضاً يتجه متوسط الأجور الحقيقية إلى الانخفاض أولاً بسبب التضخم في حين أن أقول أن التضخم محسوب بـ ٣٪ يجب أن نتذكر أن هذا معناه أن كل أجورنا انخفضت بنسبة ٣٪، وإذا سار هذا فإنه يمتد على الأجور الحقيقية.. لكنه امتد أيضاً إلى الأجور الإسمية فالإحاح البطالة يجعل العامل يبقى همه الأساسى هو المحافظة على العمل وليس المطالبة بزيادة الأجور.

إذا كان رقم البطالة في الولايات المتحدة أقل منه في أوروبا فذلك لأن الولايات المتحدة مفهوم الحد الأدنى للأجور موجود نظرياً، ولكن غير محترم عملياً، والأمريكي متعود بأن يشتغل ولو بأدنى الأجور، ولو في مهنة متدنية عن أن يظل في البطالة علشان كده الأرقام بتبان أقل أيضاً لأنهم بيدخلوا أفراد القوات المسلحة ضمن العاملين لأن معندهم مش تجنيد إجبارى وبالتالي يحسبوا كل الموجودين على أنهم عاطلين طبعاً فيه خطر كبير في البطالة المستقرة لأن الإنسان يفقد الغطاء التأمينى بعد سنة من البطالة بس بياخذ أيضاً حقه في علاج التأمين الصحى في حين يفقد كل المزايا التى تقدمها الدولة وبالتالى تعبير «ستوك» بمعنى أن هؤلاء مستبعدون.. ظاهرة الاستبعاد خارج المجتمع تماماً كأنهم لا وسيلة لهم للحصول على أى دخل وبتظهر أيضاً فقدان السكن.. وبتظهر في الأخبار في الجرائد أنباء عن الناس اللي بيتبرعوا للناس الموجودين في الشوارع بلاسكن، ووزير التعليم بيفتح المدارس بالليل علشان الناس تنام فيها.

ده الوضع السائد في العالم المتقدم بمشاكله وبتحفظاته في دول العالم الثالث تنجح بعض الفئات الحاكمة التى تركز السلطة في يديها وتشتهر بالفساد وينجح بعضهم في اللحاق بذيل قطار الأغنياء في الدول المتقدمة.. دول النخبة.. أما الشعوب فإن كانت بها أسواق واسعة فإن الشركات متعددة الجنسية تسعى للاستثمار فيها.. وإما أن تكون هذه الشعوب مغلوب على أمرها وليس لها صادرات تدخل بها، وهنا تسقط تماماً في ظاهرة التهميش لأنها تعيش على هامش كل مايعلق بالسوق العالمية.. لأنها بتشتغل في الإنتاج، ولا هى بتستهلك بنسبة عالية ويعنى اللي لاينتج غذاءه فلايستحق أن يعيش.

الخلاصة هى كيف يمكن أن تعيش في هذا العالم وتتحاشى التهميش هذا ليس كلام

نظري.. أين دولة الصومال.. فيه دولة اسمها الصومال؟.. أين أفغانستان.. أين دولة النميري.. الدولة القومية هنا انتهت الدولة.

ولولا أن المواد الأولية ودى مش حاتكم عنها بالتفصيل.. انخفضت أسعارها لدرجة أن مفيش حد مهتم مش بالحكومة علشان ياخذ من عندها، وأمريكا النهاردة رافعة شعار أنه لايجوز أن يقتل أمريكي دفاعا عن أفريقي، وهناك رأى عام أمريكي ضد أى تدخل عسكري فى الخارج، وتدخل كليتتون فى العراق استبعد القوات البرية تماما.. يعنى التدخل عن بعد بالصواريخ الى جاية من حاملات الطائرات وغيرها وبالطائرات من قاعدة جوام.. يعنى محدش مهتم بينا وهما سعداء قوى إن إحنا بناكل بعض.. ولما بعض الناس هناك بتأثر بيلموا بعض المعونات من البضائع التى انتهت صلاحيتها باسم المعونات الإنسانية ويبيعونها لهذه البلاد تفيد والا متفيدش وظهر أن معونات الأدوية للبوسنة انقضت صلاحيتها من عشرين سنة علشان نتفادى ده كله.. لايد من نمو اقتصادى سريع، وكذلك زيادة تراكمية لإنتاجية العمل.. فأول ما يجذب رأس المال هو توافر العمالة المؤهلة المدربة.. هذا ومن يجذب أى شركة من الشركات.

الأمر الثانى: الذى يجذبها اتساع السوق حالياً أو احتماليا.. وهذه نقطة مهمة جدا.. دولة صغيرة لايمكن تجذب استثمارات أجنبية.. باقول الكلام ده ليه.. إسرائيل طول ماكنا مقاطعينا الغرب إداها مساعدات كثيرة مع الاستثمار المباشر فى التنمية.. وعند المضاربة على السلام كانت المضاربة على الأسواق العربية وأعطاهها هيمنة على أسواق المنطقة وعندها صناعات متقدمة الهايتك.

ما اتساع السوق وكفاءة العمالة وإنتاجية العمالة من أساسيات جذب الاستثمارات.. ولكن كيف تتسع السوق.

تتسع السوق بأمرين.. الأمر الأول هو الزيادة المطردة للدخل وحسن توزيعه بين فئات المجتمع.. الفرق بين الحاجة وبين الطلب الناس بتتكم كثير قوى بين العرض والطلب.. وبينسبه كل حاجة للعرض والطلب، ومادام بتتكم فى الحاجات دى يبقى لازم نعرف شىء عنها فمصطلح الطلب هو البحث عن حاجة والقدرة على شراء هذه الحاجة

الذى لا يملك هذه القدرة ليس مزاحم في الطلب هو محتاج ولكن لا يبحث عن الطلب وده
الوضع الموجود في سوق الإسكان عندنا.. عندنا شقق بتتباع بملايين الجنيهات، وعندنا
حوالى ٩٠٠ ألف مواطن في العشوائيات.

زيادة توسيع السوق بتقتضى حسن توزيع الدخل القومى.. الوسيلة الثانية لتوسيع
السوق هى التكامل مع الدول العربية، وإقامة السوق العربية المشتركة.. هناك فرق بين
السماء والأرض أن نتفاوض باسم ٦٠ مليون مصرى أو نتفاوض باسم ٢٣٠ مليون
عربى، والسوق الكبيرة هى التى تجذب، والهند فقيرة وهى أفقر مننا بكثير في نصيب الفرد
ولكن الاستثمار يتهافت عليها ليه؟ لأن عندها قاعدة علمية.. عندها إدارة كفاء.. عندها
عمالة مهزة.. دولة فقيرة.. نعم ولكن الألف مليون نسمة حيكون فيهم ٥٠٠ مليون طبقة
وسطى متطلعة للسيارة والشقة الجديدة وقادرة على الوصول لأسلوب مريح في الحياة.

حاختم بكلمة وحيدة بس وهى أن نقطة البدء تكون زيادة كبيرة في معدل الادخار
المحلى.. البنك الدولى حددها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من الدخل الإجمالى.. وبنسب عالية
للاستثمار وحددها البنك الدولى بـ ٣٥٪، وجذب التدفقات من الخارج لسد الفجوة بين
الـ ٢٥٪، ٣٥٪ وده طبعا شىء ممكن وليس مستحيلا وإنما يقتضى أشياء كثيرة ممكن إن
إحنا نتحدث فيها مرة أخرى.

عاوز أقول إن مصر حالياً مصدر لرأس المال وليس أكثر مما هى متلقى له.. تقديرات
البنك الدولى أن المصريين المقيمين في مصر استثمروا خارج مصر في الفترة من ١٩٧٥ إلى
٩٥ حوالى ١٢٠ مليار دولار.. التدفق العكسى أى لرأس مال أجنبى مش عربى رأس مال
غربى إلى مصر لا يزيد على $\frac{1}{3}$ هذا المبلغ.. فإذا كان الاقتصاد عاجزاً عن استيعاب
مدخرات أبنائه أدليه مدخرات أجنبية؟ الناس لاتزرع في أرض جدباء.. الاقتصاد النشيط
الكفاء.. حسن الأداء.. العمالة المدربة.. السوق التى تتوسع سنة إلى سنة تجذب.. والسوق
التي لاتتوافر لها هذه الأمور تفشل، الدولة بتجذب أولاً.. أبنائها وثانياً.. جيرانها، وثالثاً..
الى من آخر الدنيا ممكن يأتون ليستثمروا فيها.

أعتذر لكم على هذه الإطالة.. وشكراً.

(تصفيق)

د. عمرو موسى :

شكرا للدكتور إسماعيل.. ومنتقل الآن للكلمة الثانية.. الأستاذ الدكتور حازم.. تفضل.

د. حازم الببلاوى :

شكراً سيادة الرئيس... أولاً.. أود قبل أن أدخل في العرض العام عندى أمرين.. أمر شخصى بحث هو مدى السعادة التى أشعر بها لدعوتى لهذا الجمع.. لا أخفى عليكم حرصى الشديد على المشاركة في هذا الجمع، وهذه النخبة التى اجتمعت معها لسنوات كثيرة وسعادتى لأكون على نفس المنصة التى فيها أساتذة كبار ومنهم الأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله.. علمنى الاقتصاد إنما مش حاقول من كام سنة.. إنما من حقى ادعى وأن أحدث في شىء فالسبب في هذا أننى نلت تعليماً جيداً، وإذا أسأت فأنا تلميذ مش فاهم الدرس.

وأيضاً سعادة السفير/ تحسين بشير.. ده على الوضع الشخصى.. الأمر الثانى.. حرصى على المجيء كان أكبر من حرصى على إعداد شىء لهذه الندوة.. إنما اعتقادى على أنه بين الأصدقاء قدر من التسامح مطلوب وقبلت الدعوة للحضور دون أن يكون في ذهنى شىء محدد إنما حاول أستخدم الـ ١٥ دقيقة أحسن استخدام.

أول شىء احنا كنا بنتكلم عما هو موقفنا ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين.. أعتقد أن الخطوة الأولى أن نحدد حجم التنافس اللى بنواجهه في مصر ومنطقتنا العربية، وسأشير إلى بعض الأمور.

أولاً: هناك تغير على الساحة العالمية.. هناك أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية منافس هام.. ويمكن أن يقال إن أوروبا الشرقية ووسط أوروبا بالإضافة للاتحاد السوفيتى عانت من نظام اقتصادى منذ مدة تتراوح بين ٧٠ سنة في الاتحاد السوفيتى، ٥٠ سنة في وسط وشرق أوروبا.. لم يتميز هذا النظام كاملاً ويحتاج إلى فترة قبل أن تتعدل الأوضاع في روسيا لتستوعب حقائق اقتصاد السوق إلا أنه يجب ألا ننسى ما تتميز به من مستوى

تعليم على أعلى مستوى فنى على أكبر تكنولوجيا.. انتماء فى نهاية الامر لنفس الثقافة الغربية بشكل أو بآخر.. هذه تمثل منافسة هائلة.

أيضاً هناك دولتين بدأت تدخل حلبة المنافسة العالمية وهما الصين من ناحية والهند من ناحية أخرى.. وقد بدأت الصين تتحرك بسرعة مذهلة فى جوار قطب اقتصادى هائل هو يتمثل حول اليابان والنمور الآسيوية الجديدة تتميز بديناميكية هائلة وتقدم هائل فضلاً عن وجود مواطن فى الصين لديه انتماء هائل وإمضاء القدرة التنظيمية الجيدة.

الامر الثالث.. والذي لا يقل خطورة هو دخول الهند الى قعدت فى العقود الأربعة الأخيرة فى بناء اقتصادى يتجه للصادرات ويقلل الواردات.. وأن ما تتميز به الهند هو وجود طبقة متوسطة كبيرة.. ده الوسط الجغرافى لهذه المنطقة وده يحدد حجم التنافس الذى يواجه منطقتنا العربية.

لكن لا يكفى هذا ولكن يجب أن نذكر الأوضاع العالمية.

لقد كثر الحديث أخيراً عن أننا بصدد قيام ثورة تكنولوجية جديدة قد تؤدى للتقليل النسبى للموارد الأساسية.. هذا النمط كان فى الماضى أما الآن فقد تضاعف هذا الدور للمواد الأولية بدليل أن أكبر دولتين مهمتين ومرشحتين للدخول للقرن الواحد والعشرين وهما الولايات المتحدة واليابان ليس فقط لديها موارد طبيعية بل فيه مواد مصنعة أيضاً فهى تنشئ مواد جديدة مصنعة تتضاعف أمامها المواد الأولية.. مما يدعو للتساؤل.. وقد ظهر كتاب من أربع سنين أو خمس سنين عن نهاية القرن وأن المواد الأولية ستقل أهميتها فى مقابل ما هو معروف من الأمور الاقتصادية العلم والبحث العلمى والقدرات والتنظيم وغير ذلك.

بالنسبة لتساؤل أهمية المواد الأولية النسبية.. أثر بالنسبة لمنطقتنا العربية الأهمية النسبية لموردين على درجة كبيرة من الأهمية أحدهما يتميز بوفرة نسبية مغفولة فى المنطقة والآخر يتميز بندرة كبيرة وهما موردا النفط والمياه.. وإذا تضاعفت أهمية الموارد الطبيعية كما يبدو فى كلا الأمرين فالمنطقة قد تقل قيمتها الاستراتيجية نتيجة نقص كمية

النفط، وفي نفس الوقت قد تجد حلاً أمام مشكلة المياه ويحدث العكس إذا قلت الأهمية النسبية للنفط وزادت خطورة المياه فإن هذه المنطقة ستصاب بعوامل خطيرة كالإقلال في الاستراتيجية. الثورة التكنولوجية ليست هي الثورة الوحيدة إنما كما هو معروف فالثورة الصناعية الجديدة مش قائمة على المادة والطاقة بل قائمة على المعلومات ثم يمثل ذلك الحاسب الإلكتروني وكما هو معروف بثورة الاتصالات وثورة المعلومات.

الأتنين دول مع بعض أدوا إلى ثورة لاتقل أهمية عن الثورة المالية في الوقت الماضي كان انتقال النقود أو انتقال الأسهم أو انتقال الأصول المالية ما بين الدول كان يأخذ وقتاً كان في كل دولة يوجد نوع من الإيقاف والحواجز بما يمثل ثروتها المالية والنقدية. الآن مع الثورة الجديدة في المعلومات والاتصالات حصلت ثورة لاتقل أهمية عن الثورة المالية.. أصبح انتقال النقود من عملة إلى عملة يتم في لحظة دون أن تلحظها لا عين ولا رقيب.. بتتم عن طريق ومضة كهربائية أو نبضة إلكترونية يتم نقل أى عملة لأخرى بالفاكس والاتصال الإلكتروني نفس الشيء بالنسبة للأسهم أصبح العالم بالنسبة للأصول المالية قرية واحدة لا توجد سوق حقيقية متجانسة أو ما هو موجود في سوق المال العالمية.

في هذا الوقت اللي بيحصل فيه هذه الثورة التكنولوجية اللي بيحصل فيه هذا التقارب المالى بنجد أن فيه تنظيمات بدأت تتدخل في أشياء كثيرة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الفكرة أن انتهت الحرب، وينبغي أن يقام نظام اقتصادى جديد كان مفروض أن يقوم هذا النظام الاقتصادى الجديد على ثلاثة أعمدة منها صندوق النقد الدولى والثانى البنك الدولى والثالث منظمة التجارة والتمويل.

أقام صندوق النقد والبنك الدولى منظمة التجارة ولم يتم إنشاؤها في سنة ٤٧ نتيجة اعتراض الولايات المتحدة في ذلك الوقت، وبعد ٥٠ سنة نشأت المنظمة العالمية للتجارة وبذلك اكتمل عناصر النظام الاقتصادى الدولى.. بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية.. هذه المؤسسات ليست مجرد مؤسسات للتدخل هنا وهناك إنما تهتم هذه المؤسسات بضبط النظام الاقتصادى العالمى، صندوق النقد الدولى يكاد يكون هو البوليس الحارس على ضبط السياسات النقدية يكفى أن أى دولة لاتحصل على موافقة

صندوق النقد الدولي على سياستها النقدية أو المالية لكى تحرم كلية من قدرتها على الالتجاء للحصول على القروض.

معنى ذلك أن هناك قيوداً ونمطاً بدأ يفرض على السياسات النقدية والمالية.. الجديد أن منظمة التجارة العالمية بدأت تتدخل أيضاً في تنظيم التجارة العالمية.. ولما نتكلم عن تنظيم التجارة العالمية لم يعد الأمر قاصراً على تجارة السلع إنما تشمل أيضاً الخدمات، وامتد أيضاً إلى الملكية الفكرية ثم امتد أيضاً إلى قواعد الاستثمار وأصبح هناك تنظيم كامل لكل مايتعلق بالنشاط الاقتصادي يخضع لسلطة منظمة دولية جديدة تراقب الدول وتوقع عليها الجزاءات إذا خالفت القواعد الجديدة.

في كل هذا اتجاه نحو العالمية.. الجات نوع من الترتيب العالمى الجديد فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية وسياسات الاستثمار.. إلا أنه ينبغي أن يلاحظ أن هذا الاتجاه نحو العالمية يجب بالمقابل مقاومة نحو اتجاه القومية.

العالم يدعو إلى مزيد من التحرير في الانتقالات ولكنه يضع العقبات أمام انتقالات العمالة والأفراد.

العالم الذى يتجه بهذه القوة نحو التحرير وإزالة القيود فيما يتعلق بانتقالات السلع وانتقالات الأموال ورؤوس الأموال هو نفسه العالم الذى يحول دون انتقالات العمالة إلى أى مكان لم يوجد فى أى وقت من الأوقات أن ظهرت قوانين الجنسية ومعاملة العمال الأجانب كما هى بهذه القسوة سواء فى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية فى واقع الأمر هذا يعكس أيضاً أمراً وثيق الصلة بالتغيرات العالمية. ففي الوقت التى بدأت فيه تزول الحواجز وتسقط الحدود ما بين الدول بدأ الشعور العالمى يتجه إلى نوع من العزلة النفسية فأشار الأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى اليوم إلى نوع اللامبالاة الذى بدأ يحصل فى العالم عما يحدث فى الصومال وأفغانستان ويوغوسلافيا السابقة. العالم يرى على شاشات التليفزيون ما يحدث فى هذه الأمور وزاد وعيه بحيث أن الواحد يبص وهو فى مكانه أصبح يرى ما يحدث على مستوى العالم فى كافة الأنشطة سواء على المستوى المدنى أو العسكرى هذا الوعي صاحبه رغبة فى التخلّى عن المسئولية.

وقبل أن يسقط الاتحاد السوفيتى بوقت قصير كان يقيم نوعا من الاستفتاء أو الاستدلال فى بعض دول غرب أوروبا سألوهم الرأى حول الحرية والدكتاتورية معظم الشباب أبدى تمسكه بالديمقراطية ويتمسك برفض أى نظم شمولية.. لكن لما سئلوا عن رأيهم فى دخول حرب للدفاع عن الحرية لو دخل الاتحاد السوفيتى بقواته قالوا لا.. ورفع شعار صحيح أننا نكره النظم الشيوعية لكننا على غير استعداد أن نموت فى سبيل الديمقراطية.

نفس الظاهرة الى تكلم عنها الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله مع كل الحديث عن هذه العالمية إلا أن الأمريكى يريد أن يفرض سيطرته على العالم بقواته العسكرية وبالضغط الاقتصادى والسياسى ولكنه غير مستعد أن يفقد عسكريا فى هذا.. والى قلب أمريكا علشان خاطر أنهم فى الصومال فقدوا ٢٤ عسكريا مات مقابلهم ما بين ٧٠٠٠، ١١٠٠٠ مواطن صومالى هذه حالة نفسية.. هناك تساؤل أليس هناك من تناقض بين هذا الاتساع فى الآفاق العالمية، وهذا السلوك الذى يؤدى إلى الانعزال والانكماش.. لأن ما أدى إلى هذا التوسع العجيب الوسائل التى هى نفسها خلقت عزلة نفسية على الفرد.. الفرد الجديد هو عالمى فى آفاقه ولكنه بالغ العزلة فيما بينه وبين نفسه.. كيف يعرف الفرد الجديد فى ملكاته أصبح جزءا من العالمية أنه يركب سيارة منفردا يقعد فيها ساعتين الصبح لايجرى حديث مع أى إنسان.. فى الفترة الماضية لما يروح الفرد لعمله بركب قطار أو أوتوبيس بيكلم ناس يعرفها وتعرفه.. الآن يقعد يتفرج على التلفزيون فى حجرة منعزلة لايوجد أى اتصال إنسانى بينه وبين الغير.. فهو يحيط بما يحدث فى العالم كله ولكنه فى عزلة نفسية.. ولذلك هناك ظاهرة فى عدد من الدول الأوروبية المتقدمة هى ظاهرة الكردون الصحى.. أن الأغنياء يريدون أن يحيطوا أنفسهم بنوع من الكردون الصحى كان الأغنياء حتى فى الدول المتقدمة كانوا لما تتحسن أحوالهم يخرجوا من وسط المدينة إلى الضواحي الآن بدأوا يعملوا نوعا من أنواع المساكن ويحيطوها بأسوار عالية.. هذا هو العالم الجديد.. عالم يسوده الخوف كل واحد خائف من الى حوله، وهذا فى عالم تزول فيه كل القيود أمام المعاملات الاقتصادية وتتم فيه كل

العلاقات الاقتصادية من انتقالات رؤوس الأموال والأسهم وغيرها.. وفي نفس الوقت هناك قيود على العمالة.

أشير إلى أمر أو تساؤل يمكن يكون هو حلقة الوصل بين ما يقوله سيادة السفير تحسين بشير.. طيب ماذا؟ الحقيقة هناك تساؤلات كثيرة عن الأسباب التي حالت دون التقدم.. هي كثرة النظريات هناك وهناك لكن فيما يبدو أن هناك بعض الآراء المعاصرة من عدد من المفكرين لأنه ربما نكون قد أكثرنا الحديث عن الأسباب الاقتصادية كأسباب للتقدم وأسباب التخلف سواء في تراكم رأس المال سواء في وجود حوافز.. ولم نعط أهمية للجوانب الثقافية.. الدول التي تقدمت يرون أن فكرة التقدم وثيقة الصلة بين توافر تراث ثقافي وحضارى وهو يقوم بشكل عام على التفاؤل والثقة.. المجتمعات التي غلبت فيها الثقة.. الثقة بالنفس.. الثقة في المستقبل هي المجتمعات التي استطاعت أنها تقضى على العقبات التي أمامها.. وعلى العكس فالمجتمعات التي غلب عليها الريبة والشك والتخوف من الآخرين.. عدم الثقة في النفس.. وفي الغير والتشاؤم.. هذه المجتمعات هي التي لم تقطع مرحلة بين التخلف والتقدم لأنه لا وسيلة أمامها للوصول للحقيقة والصواب.

أما المجتمعات التي لاتسمح بقدر من التساؤل ولاتعطى للفرد حرية حتى لو جاوز بعض الشئ فهذه يغلب عليها قيم المجتمعات القوية الى فيها عناصر الطاعة.. عناصر الخضوع وليس بالطاعة والخضوع يمكن أن يتحقق التقدم في عالم يقوم مستقبه على فكرة الابتكار والإبداع.. وشكراً.

(تصفيق)

د. عمرو موسى:

شكرا للدكتور حازم برضه في المقولة التي تناولناها في الأول إزاي أن الإنسان المثقف بيخش من التخصص بتاعه إلى المجالات الأخرى وده يمكن نتيجة البعد الثقافى ويخلى عنده تفاؤل ده يمكن الرسالة الى عايزين نوصلها.. لأن البعد الثقافى والبعد الحضارى مهم جدا.. والآن يتفضل السيد السفير تحسين بشير.

السفير/ تحسين بشير:

العام الماضى قضيته فى معهد السلام بواشنطن، كنت أول مصرى يقدم دراسة علمية للصراع العربى الإسرائيلى، وجه شهر نوفمبر حسيت بأن فيه شىء ناقص فى حياتى فكرت إذا كنتم كلكم بتجتمعوا فى الإسكندرية، وأنى لست معكم لأن مجرد المساهمة بل لأنى أتعلم منكم أنا سعيد باشتراكى وأحب أقول أن القواعد الاقتصادية الجديدة هى موضوع معقد وهى موضوع يدخل فيه الاقتصاد مع السياسة مع الاجتماع مع العلم.

إنما القواعد دى من يضعها.. القواعد دى متجيش من السماء، القواعد دى هى نتاج سياسى للتوفيق بين التعارض الدولى والمصالح الدولية.. سواء كان البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى.. دى مؤسسات نشأت لما انتهت الحرب العالمية الثانية وبدأت الولايات المتحدة تتزعم نظاما دوليا جديدا اسمه نظام الأمم المتحدة وهو الآن فى حالة ضعف .. حاليا توجد منظمة التجارة الدولية وهى منظمة تخلق الكثير من المشاكل الداخلية حتى فى الولايات المتحدة..

فى داخل هذه المنظمات وعند إقرار الشارترز بتوعها بيحصل صراع بين مختلف الدول.. حاليا مثلا أمريكا تدفع فى الملكية الفكرية لأن أمريكا بتصدر الأفلام والكتب والأغانى وبتطرح على جميع الدول بما فيها مصر ضرورة دفع ثمن هذا.. إلى الآن احنا منقدرش نحصل من إسرائيل مثلا ثمن الأغانى والأفلام المصرية التى تستخدم فى إسرائيل، هذا الصراع وهذه العملية لبناء التنظيمات الدولية عملية متكررة، عملية مستمرة عملية لا نستطيع بمفردنا أن نقضى عليها.. حتى نكون فعالين، ومصر نجحت منذ قيام الأمم المتحدة سنة ٤٥ إلى الآن فى أن تلعب دورا مهما بين دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى إبراز هذا الدور.. حاليا يسود العالم صراعا بين الدور الدولى متعدد الأطراف والدور الأمريكى القائم على الفردية والإفراد الأمريكى.

فى حرب الخليج مثلا كان هناك عندما دخلت العراق الكويت كان التدخل الأمريكى يتطلب تعاون وائتلاف دولى وعربى.. وعملوا ائتلاف .. ولما تدخلت أمريكا هذا العام ضد العراق تدخلت منفردة، لم تذهب إلى مجلس الأمن.. أعطت لنفسها حقوق ونفذت هذه

الحقوق حتى نكون فعالين في تطوير وتنمية القواعد الدولية يجب أن نكون منتجين..
الفقراء كما يقول الدكتور إسماعيل .. مهمشون .. أو مهمشون في داخل الولايات المتحدة
حاليا

إذا رحنا مثلا إلى عهد روزفلت كان الفقراء والمهمشون لهم دور إيجابي جبار في داخل
الدولة.. في نهاية الستينيات قامت عملية تحرير السود والزواج ونجحت.. أما الآن فأنا
حضرت مؤتمر بتاع الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى قبل مجيئى بثلاثة أسابيع،
الفقراء ليس لهم صوت.. بينما الى لهم صوت الطبقة الوسطى والطبقة العليا.. المرشح
كلينتون بيرشح نفسه على أساس إيه؟

على أساس أنه يطلع يقول ويكرر ١٥٪ كأنه بيع .. إيه الـ ١٥٪؟ أنه يعد دافع
الضرائب الأمريكى أن يخفض له الضرائب بـ ١٥٪، أما راح ننتياهو لواشنطن وقف وقال
إيه؟ لاتضعوا أى ضغوط على إسرائيل.. فيه طبقة وسطى وطبقة عليا جديدة لها في المرحلة
الحالية السيادة .. معنى هذا أن احنا حتى نكون لاعبين مؤثرين في اللعبة الدولية يجب أن
نلعب من الداخل، لأن العالم يمر الآن بمرحلة زى ما قال الدكتور حازم فيها تناقض..
تناقض بين العالمية ولكن فيها انترنلايزيشن في الشئون السياسية إذا احنا عملنا زى
سنغافورة - لى لوان يو - مبيسألش في أمريكا.. مبيسألش في إنجلترا.. مايتابعش القواعد
المتبعة في الغرب، ولكنه منتج ولأنه منتج لا يستطيعون التأثير عليه، النقطة الرئيسية
لنلعب دورا لصالحنا.. ولصالحنا في الداخل ولصالحنا في الخارج أن نجيب على سؤال
وهو كيف نبني التقدم والرفاهية والمشاركة في مصر؟! عملية النظام الدولى والقواعد
المطلوبة مايجبش نخلطها بعملية اختراع العجلة.. إننا في كل مرة نتكلم في الأمور وكأننا
بنكتشف شىء جديد.. مفيش شىء جديد كبير.

في هذا العام جاء إلى مصر أحد كبار الاقتصاديين الأمريكان من «هاربر جيفرى
ساكس» وابتدى محاضراته وعمل دراسة عن مصر، طيب إيه عوامل الإنتاج؟ للتقدم.. وهو
عمل دراسة مقارنة بين الدول الآسيوية والدول في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة
وأوروبا الشرقية وقال أن العناصر دى ثلاثة أمور:

١ - تراكم عناصر الإنتاج وفيها الدور الإنسانى ودور الموارد المادية.

٢ - توزيع الأمتل لموارد الإنتاج.

٣ - التحسن والتقدير التكنولوجى على مدى الزمن.

هذه العناصر مش صعبة.. إنما النقطة والخلاف فى تطبيقها، كيف نطبقها؟!

الحمد لله إن إحنا فى مصر خلصنا كبحث لصندوق النقد الدولى، خلصنا من سنوات عجاف، كان الدخل فى مصر يتراجع .. هذا العام بدت بوادر جيدة أن إحنا قد نحقق ٣٪ ويمكن يزيدوا إن شاء الله.

ومن هنا يجب أن نواجه مشاكلنا بصدق وبإعلان وبمعرفة الناقص فى مصر، حتى يتم هذا يجب أن نعلم ماذا يتم فى مصر، دى مشكلة كبيرة جدا فى مصر وهى عدم العلانية.. الناس مثلا بتتكلم عن أحد كبار مديرى الشركات القابضة وعاملين دوشة عليه حول إيه وجاب إيه؟ وبعد ضغط شديد وحملة شديدة إدونا بعض المعلومات.

فى الولايات المتحدة، الرئيس كلينتون يختبر يوميا لأنه عمل ١٠٠,٠٠٠ دولار من عشر سنين وهو حاكم ولاية أركنسو.. قاعدين بيحاكموه كل يوم.. كل حاجة معروفة الرئيس ده كسبت زوجته من بيع بيت فى بلدهم فى كنساس .. كل يوم تطلع فيه أسئلة .. أما نحن فنكتفى بصناعة الاشاعات والتلميح.. وأنا ما يهمنىش إذا كان فلان كسب أو ماكسبش ده شىء بسيط .. الى يهمنى أن أسأل سؤالا:

هل إحنا فى القضاء على القطاع العام القديم قمنا ببناء قطاع رجال الأعمال وفيه تركيز للسلطة وضعف للمسئولية أكثر من القطاع القديم؟

وإلا إذا ماكنش كده كيف تمت مشكلة زى الى سمعنا عنها ومحدث اتكلم عليها.. كيف لم تقم الأجهزة الرقابية وجهاز الاشراف بالكشف عنها.

العالم كله بيصدر الآن صناعة الغزل حتى فى أمريكا، أروح اشترى شىء لأول مرة صنع فى مصر ولو أنه ملوش ماركة تجارية.. كيف تحدث لنا خسائر ضخمة فى صناعات الغزل والنسيج مع أن القطاع الخاص بيكسب .. دى صناعة تقليدية فى مصر .. يعنى عندنا خبرة فيها أكثر من نمور آسيا فيها..

هنا المشكلة تبقى مشكلة أن نختر أنفسنا لأن الموارد متاحة لنا .. طبعا احنا نأجحين جدا في زيادة السكان.. من حيث التنافسية الحمد لله بتزيد .. طبعا قللنا شوية بـ ٢٪ .. الاثنين في المائة في السنة على قاعدة ٦٠ مليون بتطلع لنا أكثر من مليون ونصف طفل في السنة، وهذه مشكلة تحتاج إلى كيف نستخدم رأس المال المصرى ليكون قاعدة منتجة لنا كدولة.. حتى نقوم بهذا كما قال الدكتور حازم ونقطته الحقيقية موضوع التعليم والثقافة والتدريب والكفاءة المهنية.

لو أن المدارس المصرية والجامعات المصرية .. مش بس حكاية جامعات خاصة ودى ابتدأت تنتشر في جميع دول الشرق الأوسط، في الأردن وغيرها.. دى النقطة.. هل احنا دريئنا أولادنا حتى يدخلوا في عصر الكمبيوتر، مصر كانت مؤهلة بهذا العدد إذا درب أن تخش عندنا صناعة أو جزء من صناعة الإلكترونيك ونكون على قاعدة شديدة.

المصريون بيقوموا بدور كبير جدا .. الدور الإلكتروني في السعودية، كيف لم نستخدم هذا .. حكاية توسيع التعليم وشهادات كده مالهش قيمة، ١٠٪ بس اللي كويسين والباقي مش لاقين لا مدرجات ولا مدرسين ولا مكتبة ومنعزلين عن العالم ده في رأيي ورم سرطاني وليس استثمارا جادا في رأس المال الإنسانى المصرى.. ونظرا لأن رأس المال الإنسانى المصرى هو أكثر الأشياء الموجودة موجودة عندنا .. وعلينا أن ننظر نظرة جادة إلى سياسة التعليم، طبعا السيد وزير التعليم بيجاهد ولكن أنا بادعى أن إصلاح التعليم المصرى يعود للعهد اللي أنا كنت فيه طالبا في روضة أطفال محرم بك وفي المراحل الابتدائية والثانوية يعنى بتلقى دراسة من الساعة ٨ صباحا إلى الساعة ٤ بعد الظهر وبنأكل في روضة الأطفال أكلتين واحدة الساعة ١٠ واحدة في الغداء بالثلاث أكلات.

يجب أن نعود إليها، يجب ألا تتقهقر مصر، وأنا في رأيي ده هو خط الدفاع الأول عن الشعب المصرى.

وهذه تساوى دبابات وصواريخ وكل شىء آخر.. بدى سنستطيع مش بس نوقف إسرائيل وغير إسرائيل بل أن نبني أنفسنا لأنفسنا.

نيجي لشىء آخر في مصر .. عندنا موضوع شائك وهو اتخاذ القرار.. لايمكن لمجتمع

حديث من الصين لأمريكا، ومن روسيا الجديدة لأى بلد فى أوروبا، لا يمكن اتخاذ القرارات الرئيسية اقتصادية كانت أم غير اقتصادية فى أن تكون فقط فى القمة .. لابد من المشاركة العلنية بالمعلومات وبالعلم وبالمناقشة زى ما احنا بنتناقش فى جميع مستوى اتخاذ القرار، نحن فى مصر لانعلم اتخاذ القرار، مرة يقولوا سيناء حنزرعها وبعدين نشوف.. كيف ينفذ مشروع ترعة السلام فى سيناء، وهل ستطهر المياه كما اقترحت مجموعة مصرية ودولية ببحث طويل من ١٢ فوليوم على ضرورة تنقية مياه بحر البقر وغيره قبل ما نروى فى سيناء.. ولا حتكون بطريقة بقرض كويتى بندخل أنايب ونحول سيناء بعد ما تكون قاعدة منتجة إلى مجرد زراعة يخش فيها مصريين فى عملية سائدة فى مصر حاليا وهى المضاربة العقارية .. الدومين العام فى مصر الملكية العامة فى مصر تعتبرها الآن تحول من توجيه الإنتاج المصرى إلى إنتاج فعال أى شىء يسموه العمار وبييجى وزير الإسكان ويفتح طرق وبيبعوا ويعملوا فلوس وتبقى مضاربات عقارية ليس وراءها إنتاج حقيقى.. العملية دى عايزة تقييم .. عمارة بتجيب مليون ولا نصف مليون مش حتحل مشاكل مصر.. مشاكل مصر تحل بزيادة القيمة المضافة إلى كل شىء فى مصر .. ودى عايزة وقت.. تروح فى الولايات المتحدة وتروح فى كندا تلاقى عندهم ضريبة لم تطرح حتى فى مصر وهى ضريبة الريع .. إذا ارتفعت قيمة الأصول الإدارية ليست نتيجة إصلاح يقوم بها المستثمر الدولة تأخذ جزءا كبيرا جدا من هذا الدخل الزائد لصالح المجتمع.

أما احنا فى مصر .. القيمة العقارية بتتزايد جدا والضريبة عليها هزيلة جدا والأمثلة اللي بديها دى لا شيوعية ولا اشتراكية ولكن رأسمالية فى كندا وأمريكا.

نيجى لموضوع مهم جدا بالنسبة لمصر.. إن احنا عندنا الخصائص المصرية لا يمكن أن نتقدم إلا إذا حولنا الأفكار والتجارب الناجحة فى مصر إلى سياسة.. سياسة.. يعنى إيه؟ .. يعنى تنفذ فى جميع القرى والأماكن فى مصر.. أنا بادعى أنه حدث فى مصر تقدم هائل فى مجال الأبحاث الزراعية وأنا شفت عدد كبير منها وأنا شفت مراكز أبحاث زراعية على أحسن مستوى...

ولكن هذا التقدم فى الزراعة يوازيه نقل هذه المعلومات بطريقة علمية إلى كل غيط ولكل

فلاح وإعادة تدريب الفلاح المصرى منقولش كان يعرف .. لأن الزراعة المطلوبة منه زراعة جديدة جدا تختلف عن الزراعة التقليدية.. نحن نريد ثورة زراعية مش بضرب الناس بل بتعليم الناس وإعادة إدارة الزراعة المصرية حتى تبقى زراعة علمية.. زراعة تسويقية زراعة تستطيع أن تصدر.. الزراعة هى المصدر الرئيسى للتصدير لأوروبا لو احنا فعلنا هذا .. لأن المنافس فى إسرائيل انتهى.. إسرائيل زراعيًا دلوقتى مبقتش بتطلع برتقال ولا حاجة.. ومعظم البرتقال .. برتقال فلسطينى.. إسرائيل بتتخصص فى أنواع منتقاه.. الفائدة عليها مرتفعة ومعندهم مش مياه للزراعة إحنا عندنا مياه ودى فرصة جبارة لمصر فى الأمد القصير الـ ٤ أو ٥ سنين إن إحنا نستطيع أن نضيف إلى الناتج القومى والناتج الفردى نجاحًا ملموسًا.

فى مصر الزراعة العلمية والتسويق العلمى.. يعنى التسويق بتاع السوق مش عمل محاضرات عن السوق.. علينا أن نلعب اللعبة كما يلعبها العالم ولما نبقى نخش مع العالم نبقى نطور لأن احنا لن نطور إذا بقينا خارج اللعبة نتفرج عليها دى لعبة دولية.. وأى نظام دولى له عيوب وله فوايد فى الفترة الحالية النظام الدولى رغم أنه يتعرض لنقد شديد حتى فى داخل الولايات المتحدة.

فيه ناس كتير بتعارض «منظمة التجارة الدولية» وناس كتير بتعارض «النافتا» فى أمريكا ولكن حتى تكون مؤثرًا يجب أن تكون لاعبا.. إحنا بنلعب فوتبول بس متعملش زى ما عملنا فى أتلانتا .. نلعب فوتبول بقواعد دولية بس يبقى عندنا فريق مدرب وقادر .. ولما لقينا فريق مدرب من المعوقين قدروا يعملوا شىء.. نحن لا نريد مصر المعوقة .. نحن نريد مصر المنطلقة وده يحتاج إلى تدريب وإدارة وتشجيع والكفاء المنتج يأخذ.

النقطة الأخرى أن فى جميع النظم الدولية دى فيه معادلات بين السقوف العليا والسقوف الدنيا.. مفيش نظام حتى النظام الدولى الجديد حتى فى أمريكا لم يستطع الأغنياء أن يزدادوا غنى والفقراء يزدادوا فقرا.

اللى حاصل فى أوروبا أن السقف يرتفع إنما السقف الأدنى مرتفع تروح فرنسا.. تروح ألمانيا تلاقى لهم من الخدمة الصحية والتعليمية حتى مستوى الجامعة مالا يتوافر

في دول العالم الثالث ولا الدول التي يتكلم عن الاشتراكية.. الاشتراكية مش كلام.. الاشتراكية تحقيق ناس كثير جدا كانوا بيجولى وأنا في كندا ويعمل عمل يعرف أن هو حيثبس منه.. فأجيبه وأقول له بلاش يابنى يقول لي ليه؟ السجن هنا أحسن ما ارجع ملاقيش شغل لأبد من رفع المستوى الأدنى في مصر.. تعليما وصحة وتدريباً ونظاماً ومسلماً.. وهذا لن يتأتى لنا بالطريق الأمريكاني يتأتى لنا بالطريقة الصينية.. بالطريقة التي نجحت في التعليم في كوبا.. يجب ألا نختصر.. أنا من أنصار العالمية ولكن العالمية ليست مقصورة على أمريكا ولا على لندن ولا على باريس.. النماذج الناجحة يجب أن تقلد.. وفي آسيا الآن وفي الصين أنا باروح الصين بأحس بسعادة لأن الناس بتجرى نحو التقدم آخر مرة كنت في اللوكاندة والوان جو التي بيتكلم عليها المحافظ لقيت الناس عاملين دوشة ومزيكة وفيه على الرصيف حركة وأنا مش عارف إيه الحركة بالضبط الدنيا مضلمة لقيت الصينيين ميعرفوش بعض واقفين على مزيكة اللوكاندة يعلموا بعضهم الرقص.. حتى السلوك الاجتماعي بيحاولوا تطويره الصينيين بيجروا للتقدم علينا أن نجرى للتقدم وبلاش العناوين المخفخة الكبيرة جدا عن.. التقدم بالتمنى.. خلاص أخذنا وفرة كبيرة جدا من التمنى طلعت من مناخيرنا.

علشان نهذا نفتكر شئ بسيط.. الدخل القومي للفرد في مصر أقل من الدخل القومي للفرد في غزة.. غزة المقهورة المستعمرة المستوطنة دخلها القومي أعلى من المصري.. رغم كل هذه الحضارة وكل ما جاء لنا من موارد فنحن محتاجين لثورة بيروقراطية حقيقية.. وزارة الإدارة العليا وعن تنمية الإدارة بمنسمعش عليها ومع ذلك في كل حركة في مصر الإدارة معومة، والكلام ده ميصحش.. يعني أصبحت الأمور في حاجة إلى مواجهة صحيحة وصادقة في تغيير الإدارة.. إياك الحكومة مش قادرة تغيرها تسبب الناس تشتغل بدون قواعد.. حصل في مصر الآن نوع جديد من الطبقة المستفيدة أنا بأسميها الرأسمالية الإدارية رأسمالية سالكة مع الإدارة البيروقراطية الحالية بتمشى شغلها وتوقف شغل الآخرين.. لن تتقدم مصر برأسمالية السمسرة والرأسمالية البيروقراطية.

(تصفيق)

المهم إحنا بنخاف من النقد.. وكل ما اتكلم يقولوا لى حنسحب باسبورك.. اسحبوه..
ضقنا.. حتى باتكلم فى أمريكا.

إنما الشعب المصرى تربى عنده نوع من الخوف.. أنا مبتكلمش على النقد.. فى آخر مرة
كنت باتكلم فى المصريين فى واشنطن وكلهم ناس توب بروفشنال سواء فى العلم وغير العلم
قلت لهم قبل مآجى تسجلوا المحاضرة بالصوت والصورة واتكلمت.. وتعزموا السفارة
وتعزموا الأمن وتعزموا كل اللى انتم عايزينه.. ليس هناك مانخفيه أما جاءت لى الأسئلة
طالب الحاضرون — مش أنا بقى — إنهم يوقفوا التسجيل.. قاعدين فى أمريكا لكن الخوف
راكبهم.

علينا أن نتحرر من داخلنا لأن التنمية الحقيقية فى أى مجتمع دولى.. إقليمى وطنى يبدأ
بتحرير الإنسان.. بتحرير النفس من غير هذا التحرير مفيش فائدة.. الإنسان الجبان
الخائف اللى قاعد يتدارى يخطف يسرق لكنه لا يستطيع أن ينتج.. أمام مصر الآن فرصة
جبارة لأن مصر ماردا نا ثم.. ماردا مكبل.. علينا أن نرفع عنها القيود التى تكبلها حتى
تنطلق مصر أكبر سوق فى الشرق الأوسط لو ارتفع الدخل القومى للفرد: ٣٠ دولارا فى
السنة حنلاقى العالم كله بيجى يستثمر عندنا الكلام الكثير وتعلم أولويات الاقتصاد على
ما توصل للطبقات العليا من الحكومة بتاخذ سنين أكثر مما بياخذها الطالب المصرى
علشان يدرس دكتوراه.

علينا أن نعلم أنه لابد من استخدام ذوى العلم بقيمة إسلامية كمان مش بس مصرية..
وقيمة من أيام الفراعنة ومنقدرش نستخدم ناس لا يفهمون.. الذين لا يفهمون يرجعوننا
القهقرى للوراء

«تصفيق»

إحنا كلنا مؤيدين لاستقرار مصر وثبات مصر وحق توزيع مصر وأهم من كده تقدم
مصر..

أرجو أن تكون بعض هذه الآراء تساهم فى هذه العملية وشكرا

«تصفيق»

د. عمرو موسى:

شكرا سيادة السفير باين عليك عايز ترجع أمريكا تانى بسرعة

(ضحك)

الحقيقة الوقت اللي موجود أمامنا رجب ومتسع ويعنى بنحاول أطول الوقت المعطى لحضراتكم .. فيه التفاعل وفيه الأسئلة والأجوبة.. فنبتدى بالدكتور إسماعيل ليتفضل بالرد على الأسئلة.

د. إسماعيل صبرى عبدالله:

شكرا سيدى الرئيس.. أمامى ثمانية أسئلة سأحاول الرد عليها بإيجاز.. السؤال الأول عن سبب خروج رأس المال من مصر أكثر من دخوله فيها وأعتقد أن الكلام اللي تفضل به السفير تحسين فيه إجابة كافية.. لكن أحب برضه أدى التعبير الاقتصادى المفتقد هو كفاءة الأداء الاقتصادى التى تقاس بعدد من المؤشرات

المؤشر الأول : جدية العمل.

المؤشر الثانى: رفع معدلات النمو الاقتصادى.

المؤشر الثالث: حسن توزيع الدخل القومى.

المؤشر الرابع: الجفرمنت ده مفهوم جديد يشمل إدارة البنزنس سواء كان عاما أو خاصا ويشمل كل جماعة بشرية تحتاج لآليات معينة لتسهيل مهمتها وطبعا الأمثلة اللي ذكرها السيد السفير تحسين بشير بصفة خاصة انتقال المعرفة وأنا أضيف لها الاعتزاز بالجهد لأن ابن المقفع قال جملة ما انسهاش أبدا «اعلم أفادك الله أن أشد عيوب الجاهل سخاء عبثه عليه» فالجاهل السعيد بجهله ده ميثوس منه مجموعة كل هذا يعبر عنه اقتصاديا بكفاءة الأداء من المؤشرات التى أشرت إليها.

السؤال الثانى.. عن متطلبات التقدم التكنولوجى كيف نوفق بينها وبين الزيادة غير المنضبطة فى عدد السكان .

ج - السؤال شقان.. الشق الأول عام .. السكان إذا تعلموا وتدريبوا وأهلوا فهو كنز ..

وإذا ظلوا على جهلهم وفقيرهم فهم عبء على الدولة.. ده يعنى مفيش زيادة مطلقة وزيادة وحشه.

الزيادة لناس متعلمة.. عدد السكان بالنسبة للمناطق الأهلة باليابان الكثافة السكانية أكثر منا.. ولكنهم تقدموا ده ينقلنى للنقطة الثانية فى الجانب النازل فى منحنى الإطار الديمجرافى بيتدى كده يزيد وبعدين يوصل إلى بلاتوه وبعدين بينزل.. إحنا فى النازل وتوقعات البنك الدولى أن على سنة ٢٠٠٠ حيكون معدل زيادة السكان عندنا ١,٧ وعند بداية القرن حينزل إلى ١,٥ زى الأرجنتين حاليا وكوريا حاليا.

طبعا ميراث اللى اتولدوا حاليا وعبؤهم على المجتمع حيكون لسه موجود.
بس منعملش حكاية زيادة السكان دى شماعه نعلق عليها كل أوجه القصور بتاعنا..
أنا لا أقبل هذا الكلام من الحكومة.. لأن الحكومة بتشتغل فى مدى إيه؟

فى مدى خمس سنين.. التغيير السكانى بتاع ١٥ - ٢٠ سنة فميقولوش إن كل اللى باعمله بتاكله زيادة السكان واعملى إيه وكلام من ده.. لا يمكن عمل حاجات وتطور السكان ماشى بشكل طبيعى وهذا لأسباب أساسية ليس منها نشاط جهاز تنظيم الأسرة.
أهم أسباب هبوط معدل المواليد فى مصر هو تعليم المرأة إلى مستوى التعليم العالى لأن معنى كده أنها لو قعدت فى البيت بتتجوز فى سن ١٦ سنة.. لو اتعلمت حتتجوز فى سن ٢٢ أو ٢٥ سنة.. كان فيه سنوات خصوبة مبيتستخدمش خالص وده مهم جدا.. ثانيا.. أنها تخرج للعمل وطبيعة العمل وتربية الأطفال تخلق الأسرة مش حريضة على أن يبقى عندها أطفال كثير وخصوصا حيبقى ضغط عليها فى تعليمهم ويتخرجوا من الجامعة.

المهم إذن هو التعليم والتدريب والتأهيل وإعادة التدريب والتعليم المتجدد والمتكرر.

السؤال التالى.. عن حكاية الهند وإزاي هما عندهم ٥٠٠ مليون طبقة وسطى والوضع عندنا مختلف.. الهند حققت نجاحا اقتصاديا كبيرا جدا، ولكنها لم تصل إلى الآن إلى التخلص من ظاهرة الفقر والفقر الشديد لأن الأعداد مازالت كبيرة.. إنما فى ذات الوقت استفادت من النجاح الاقتصادى.. كأن عددا كبيرا من الناس تتمتع بثروات طائلة.. لكن المستفيد بفلوسهم هم الطبقات المتوسطة اللى فيها المهنيين والمهندسين والعمال المؤهلين

وأغنياء الفلاحين أصل تعداد الطبقة الوسطى ده شامل تشكيلة من الناس واسعة جدا وتبقى قاعدة عريضة، وهى الى بتوفر الكوادر للمجتمع كله، وبالتالي لما يكون المجتمع بينجح اقتصاديا بيقدّر يكافئها مكافأة كويسة ويرتفع مستوى معيشة هذه الطبقة.

أحنا عندنا حاليا بيحصل إفقار للطبقة الوسطى.. وادى مثالين.

- عدد الأسر التى أجلت وجبات اللحم.

- وعدد الأسر الى جوزت الابن أو البنت وسكنته معاهم لعدم وجود شقة لهم، وكلنا

عارفين إن أعلى مرتب فى الدولة لموظف شريف لا يكافى ضروريات الحياة..

س.. يتعلق بحاجتين.. دور الإنسان ودور الدولة.. أنا مش حكرر وناقشته قبل كده

وقلت كلام كتير وطبعا الإنسان حيستفيد من التنمية لأنه صانع التنمية، وهو صاحب

حق فى التنمية.. وحقه أن يؤخذ رأيه فى كل مايمس حياته.

بالنسبة لحق الدولة أنا من أنصار التميز.. كدولة كممثل للمجتمع وأحنا فى لجنة

الجنوب حسينا بطبيعة البيروقراطية على مستوى العالم الثالث كله.. وفى التقرير النهائى

بتاعنا قلنا إزاي ينتقل من وضع بيروقراطى إلى وضع برفشن.. الدولة ممكن تقل

البيروقراطية بتاعتها كثيرا ويزيد دورها فى اقتصاد المجتمع.. ده بيقضى حاجات زى

الحكم المحلى بيقى حكم محلى حقيقى كمجالس منتخبة ومسئولة أمام الجماهير.. فك

مركزية القرار وفك الدولة الفرعونية دى وإشراك الناس فى البناء من القاعدة.

طبعا ده بيقضى تغيير أسلوب الدولة فى التدخل.. إنها تعتمد على التعاقد أكثر من

إصدار الأوامر.. الدولة الحديثة تشوف الأطراف المعنية بمشكلة معينة وتعمل ما هم عقد

أو تخليهم يعملوا عقد مع بعض يعنى قوانين العمل فى بلد زى فرنسا بتدى إطار عام..

ظروف العمل.. قواعد الترقية.. وغيرها.. دى بالتفاوض بين النقابة وبين إدارة الشركة على

عقد العمل الجماعى وهو الأساس.

وكل شىء عندنا وبكل أسف أكثر المثقفين الى بيتكلموا على الديمقراطية أول مايزعلوا

من حاجة يقولوا الدولة لازم تمنع استعداد الدولة ورئيس الجمهورية لازم يتدخل المثل

الآخر أيضا هو الوضع القانونى لقانون الجمعيات فى مصر، وهو وضع غير مقبول فهو

مخالف للدستور كل المخالفة وناديت بعلو حسى علشان حد يعمل دعوى بعدم دستوريته لكن الناس بتفضل تدى فلوس لموظفى الشئون الاجتماعية لتحل مشاكلها من أنها تسترد حقها الدستورى فى قضية تكوين الجمعيات ودى حاجة مش جديدة القانون المدنى الى عمله السنهورى قال إن الجمعيات حرة وأنها تنشأ بمجرد توقيع المؤسسين لها عليه ومش محتاجة إذن من الشئون الاجتماعية ولا من أى وزارة أخرى.

يتصف بهذا أيضا عملية المشاركة والديمقراطية السياسية الحقيقية.

يعنى عايز أقول لكم حاجة.. عبقرية الرأسمالية الغربية أنها عملت آليات للتغير فقالت الأمة مصدر السلطات بيمثلها مين شخص ليرالى.. إدارة شئون البلد فيها اتجاهات مختلفة من أحزاب تحسم المعركة بينها فى الانتخابات فتتغير حكومات وبتتغير سياسات لكن الدولة فى إطار ثقافى واجتماعى واقتصادى موجودة.. متميزة عن الأشخاص لأن الأشخاص قابلة للتغير التعددية السياسية وضرورة لتغير أمر أساسى وجوهري لأن الناس من حقهم صور الوزراء تتغير ميقاش كده لمدة عشرين سنة.. عندنا أحد الوزراء فى يناير الى جاى يكمل ٢٠ سنة فى منصبه.. قرئت مرة فى الهيرالد تريبيون مقالة عن مصر فواحد بيقول إن المنصب الوزارى فى مصر وظيفة لمدى الحياة..

س - عن الاستثمار المباشر وأن نصيب أفريقيا قليل جدا للأسباب اللي أنا قلتها وإنه ممكن بيزيد وإنه أحيانا بيتخذ أشكال يجب التنبيه ليها وعدم الترحيب بيها وهى الاستثمار قليل الأجل لأنه مكن يتصفى فى ٢٤ ساعة.

س - المزايا والتفضيلات.. هذه المشكلة شغلت البنك الدولى لأن دول العالم الثالث بتتنافس لتعطى تنازلات لمستثمرين وشكلت لجنة من البنك والصندوق برئاسة زميلنا العزيز الدكتور شحاتة وعملت دراسة للإعداد لما يسمى الإطار القانونى للاستثمار .. هذه الدراسة عرضت على اجتماعين لمؤسسى الدول والهيئات المانحة، وأنا كنت مدعوا كمثل للخبراء المصريين.

المهم النص الأصيل كان فيه فقرة بترفض على أساس أن هذا ضاربا لمنافسة.. اتنين بيقدمو سلعة واحدة، واحد بيدفع ضرائب والثانى ميدفعشى.

وقالوا إن الحكومات إذا كانت عايزة شركاتها تستثمر في العالم الثالث فتعفيها من الضرائب في البلد الأم لكن الاثنين الى بيشتغلوا في نفس النشاط يجب يكونوا خاضعين للضرائب في هذا البلد.

س - عن مؤتمر القمة الاقتصادية:

ج - القمة الاقتصادية دي ليست قمة ده إعلان دعاية لأن الى بينظمها شركة خاصة بتنظيم المهرجانات في سويسرا ومفیش رئيس دولة بيحضر بصفته.. مفیش توصية ولاقرار ملزم.. مفیش توصية ولاقرار ملزم بيطلع عنه الناس الى بيحضروا من مستويات مختلفة.. وأدوا لها أهمية كبيرة وأنا سعدت بالتعبير الى جه على لسان عمرو موسى وزير الخارجية.. وكان مقصود منها العرس بتاع العرب وإسرائيل مش أكثر من كده.

وإسرائيل لها مطالب معينة ومشروعات معينة الهدف منها أن تبقى السنتر للمنطقة كلها واحنا قبلنا منها مشروعات ضررها أكبر من فائدتها وعن طريق الساحل الشمالى ده حيفد ١٠٠٠٠٠ فدان في محافظة كفر الشيخ لأنه جه على أرض حيوية حتخرب بالأسمنت ويفسد الأرض.. احنا ملناش تجارة ماشية في هذا الاتجاه.. الخط ده حينتهى في العريش أى حيودى لإسرائيل.. ولو كنا عايزين نفكر بالعقلية المصرية كان لازم عملنا الطريق فيما يسمى درب حكيم، وكان الحاج بيروحى وسط سيناء والى كانوا بيبستقروا فيه في بلد اسمه نخل من أيام الفراعنة، وكانت فيها عاصمة سيناء وده كان يوصلها عن طريق العقبة إلى الأردن..

فهذا الطريق الى بيتعمل أنا لا أرى له أى جدوى لتنشيط الصادرات المصرية وفيه أضرار مؤكدة لأن حركة السيارات بتعمل عوادم تؤثر على الزراعات الموجودة في المنطقة.

وأنا عايز أقول لكم حاجة إن الاجتماع الى حيصل ده احتمال كبير جدا أن إسرائيل متحشروش.. وأمس نتنياهو قال احنا مش عاوزين شرق أوسطية ولا كلام فاضى من ده والدول العربية حتيجى لنا واحدة بواحدة زى مجاءت لنا قطر وزى مجاءت عمان والمغرب وتونس حنعمل اتفاقية وناخذ التزامات علينا ليه؟ وطبعاً بسبب السياسة

الداخلية أن اسم مشروع الشرق الأوسط كان باسم بيريز فهو عايز يدفن المشروع ده علشان يدفن اسم بيريز وإذا اشتركت إسرائيل فحتشترك على مستوى واطى.. مرة أخرى.. المؤتمرات مبتحلش مسائل اقتصادية ده عرض وفایدته الوحيدة إنه بييجيب شخصيات سياسية كبيرة وشخصيات ثقافية كبيرة وبيندفع لها فلوس علشان تتكلم وبتبقى فرصة لرجال الأعمال علشان يتصلوا ببعض فيه.. يعنى آخر مؤتمر فى «لاجوس» كان لهذا الغرض ولما بييجيبوا كيسنجر علشان يتكلم بيدّوله ٥٠ ألف دولار فى الساعة..

س: ترون أن الولايات المتحدة هى القوة المؤثرة الرئيسية فى الوقت الحالى وماذا ستكون هذه القوة فى القرن القادم، أولا محدش قال هى القائدة الوحيدة للعالم.. العالم الآن بيقولوا فيه قيام ثالث قوى اقتصادية وسياسية مكون من الولايات المتحدة وكندا - الاتحاد الأوروبى - اليابان وملحقاتها هناك - الصين..

فدى متكافئة لما تخذ نصيبها وعندى ترتيب للشركات المتعدية الجنسية على حسب مبيقولوش دولة المقر دلوقت بيقولوا كونتالك لما قسمتهم لقيتهم يكاد يكونوا مثالثة الثلث فى الولايات المتحدة وكندا والثلث فى الاتحاد الأوروبى والثلث فى اليابان وكوريا وتايوان.. ده من الناحية الاقتصادية.. كانت الولايات المتحدة فى السوق العالمية تراجعت بشكل ملحوظ.. كانت فى سنة ١٩٤٨ كان نصيب أمريكا من تجارة العالم ١٨٪ حاليا ٨٪ فى نفس الوقت صادرات الدول الأخرى زادت.. فافترض أن أمريكا هى القوة الاقتصادية الحاكمة هذا فرض ليس عليه أى دليل ولأن أمريكا أكبر دولة مدينة فى العالم وأنها دولة مستقبلية للاستثمار حاليا يبقى حتبقى قائدة إزاي وماأعتقدش أن المسألة دى سهلة ومش عايزين فراعنة فى العالم.

س: هل ترون أنه قد حان الوقت لتغير رأى سيادتكم فى سياسة الانفتاح الاقتصادى، حيث أنكم هاجتم هذه السياسة.. طيب ياسيدى تصحيحا للوقائع أنا كنت وزير التخطيط فى وزارة عبدالعزيز حجازى التى أصدرت القانون (٤٣)، ونجحت فى أن قدمت تعديلا ووافق عليه المجلس الى هو «إن ترتبط كل المشروعات الاستثمارية

بخطّة الدولة بما فيها من الأصل أو يمكن إضافتها إليها دون أن تختل الخطّة الأصلية للدولة.

النقطة الثانية اللى أناقدمتها كان التصريح للبنوك الأجنبية قاصر على بنوك الاستثمار، وليست التجارية.. لأن البنوك التجارية مبتجيش أموال معاها إنما بتلم أموال المصريين، وتعيد قرضها على الطريقة التى تهواها.. ده مكانش له نصيب فى النجاح، وفى التصويت صوت معى وزير واحد هو الصديق العزيز يحيى الجمل وهو شاهد على ما أقول.

إحنا عملنا الحكاية دى ليه؟ أولاً أنا باكره كلمة الانفتاح لأنها لاتدل على شىء.. إحنا متفقين أوكنا متفقين ومازلت أنا مقتنع أن لاتحصل تنمية إلا باقتصاد مختلط فيه قطاع عام وفيه قطاع خاص وفيه منافسة كاملة وحرّة وفيه إدارة اقتصادية كفء فى القطاع العام.. وهذا مطلب قديم فى التقرير الذى قدمه حزب التجمع فى المؤتمر الاقتصادى اللى عقده الرئيس مبارك فى فبراير سنة ١٩٨٢ طالبنا بأن لا يكون دعم المستهلك على حساب الشركات المنتجة لأنه ببسبب خسائر ومادامت الشركة خاسرة فى ج... مع الأحوال.. الحافز على زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف يختفى وقلنا أن دى وحدات إنتاج ويجب أن تدار على أسس اقتصادية خالصّة وأن الدولة تدعى الدعم للمستهلك لحظة شرائه السلعة لكن حيكون فيه مشروعات هامة ممكن أن القطاع الخاص يقبلش عليها وهو محتاج لها.. محتاج أنها تقوم.. وده مش بعيد وحصل تاريخيا فى المكسيك.. القطاع العام المكسيكى هو من بقايا ثورة أيضا.. الرأسمالية المكسيكية اعتمدت عليه لأنه بينتج لها مستلزمات الإنتاج بدلا من أن تشتريها من برّه وبحقق لها مكاسب أنا عايز أقول حاجة.. إن أى بنى آدم يزيد الإنتاج ولو واحد فى المليون أشيله على راسى أيا كان شكل هذا النشاط.. فلاح بيزرع غيطه كويس.. صنايعى يبصلح العربيات الخسرانة بيمشيها تانى.. محل صغير بيؤدى خدمة.. منتج أو منتجون على شكل جمعية تعاونية أو شركة أشخاص والحاجات دى زى الصناعات الصغيرة.. وهذه الصناعات لها دور أساسى فى الاقتصاد المصرى لم يكن أحد يتصوره ويجب تشجيعه.

فأى منتج ولوبينتج حاجات قد كده على عينى ورأسى أشيله والمهم أن مشكلتى أنا

زيادة الاستهلاك وقلة الإنتاج وبالتالي زيادة العجز في الاقتصاد المصرى بشكل دائم وبعدين إذا كنت عايز تسأل عن الانفتاح فردودى بسيطة جدا متوسط نمو الاقتصاد المصرى فى النصف الأول من التسعينيات ١,٥٪ والسكان كانوا بيزيدوا ٢,٥٪.. أنا مش حاتكلم فى التكنولوجيا ولاحتى السياسة الاقتصادية نتكلم بالأرقام.. الأرقام قدامنا ومتاحة ومش عايز أدقق فى الإحصائيات الحكومية إنما بنشوفها فى إحصائيات البنك الدولى واللى بينشرها ولم تعترض عليها الحكومة هما بيقولوا البنك ببيغير طيب احتجوا عليه ابقى أرفضه وميصحش أن تسكتوا عليه فهو المرجع للناس كلها وبترجع له فإذا سكتوا عليه يبقى كلام فاضى..

السؤال الأخير صاحبه كتبه بالإنجليزى عايز الرد بالإنجليزى ولايمكن اتكلم عربى.. شوف ياسيدى احنا بنعمل تعارض كامل بين أشياء ليس بينها هذا التعارض.. نحن نحتاج لخطة ونحتاج لسوق وأنا كمخطط أقول لك الوضع الأمثل هو أنه يتوقع أمور فى ظل آليات السوق فإذا كان هذا التطور فى صالح الاقتصاد القومى، فليس له أى أثر أما إذا أراد أن يصحح بعض الاتجاهات، فيجب أن ينصب تدخله على آليات السوق بأن يقلل فى الطلب أو فى العرض أو يقلل الثمن أو يرفع الثمن يعنى يتدخل لعمل التصحيح وينقول أن التخطيط هنا مفيد..ليه؟ لأنه بيدى البعد المستقبلى والبعد الماكر وللشركات الرأسمالية نفسها اللى هى متقدرش تعرفه.. يبقى متاح عندهم حركة الاقتصاد والتوقعات.. فىن التأخر وفىن التقدم وفىن السكتور اللى الناس بتشتري بيه.. وأنتم عارفين أن نظرية الفراغ بتقول أن القرار محكوم بكمية ونوعية البيانات المتاحة فالخطة بتديله البيانات عما سبق والبيانات التى تتمنى الدولة أنها تنفذ.. فهو بياخذ هذه المعلومات ويستخدمها فى تحديد مايجب عمله تجاه السوق.

فليس هناك تعارض فهذا التعارض هو أن تدبير الاقتصاد بالأمر أو تديره بالروافع الاقتصادية، ويجب أن يكون الأساس هو الروافع الاقتصادية ولا نلجأ للأمر إلا فى حالة الندرة الشديدة زى حالات الحرب فكل حاجة بتوزع بالبطاقات..

فتدخل الدولة فاعتقد أن يكون بشكل تعاقدى ويهدف إلى تفادى الخسائر اللى بتنتج

حتى في حق القطاع الخاص نتيجة لأخطائه هو لأنه يبدله نظرة إجمالية.. فالتعارض بين الاثنين موجود زى مقلت فيه اقتصاد مختلط قطاع عام وقطاع خاص وتعاونى وقطاع غير منظم.. الخ كذلك حيكون فيه تخطيط وفي نظرى أن التخطيط مهمته تصحيح مايمكن أن يترتب من نتائج سلبية على آليات السوق.

وشكرا

د. عمرو موسى:

الحقيقة علشان وقت حضراتكم هو فيه سؤال عند الدكتور حازم وسؤالين للسفير تحسين.

د. حازم الببلاوى:

السؤال بيقول: أشار الدكتور رئيس المؤتمر إلى أهمية استخدام التقدم كمؤشر على تنافسية المجتمع.

وأشار الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله إلى ظاهرة النمو الاقتصادى الذى لا يخلق فرص عمالة، وذلك نتيجة لاستخدام التقدم التكنولوجى وكأمر واقع هناك مشكلة بطالة فى مصر لها أثرها السلبى على المجتمع.

والسؤال: مامدى أهمية استخدام التقدم التكنولوجى بالنسبة لتنافسية المجتمع المصرى فى ظل مشكلة البطالة القائمة؟

أعتقد أن البطالة قديمة منذ بداية الثورة الصناعية، وكانت الفكرة أن الآلة بتحل محل العمالة، وبالتالي كسر العمال الآلات الجديدة على مظنة أن الآلة حتحل محل العامل.. هذا الأمر قد يكون صحيحا فى المدة القصيرة إنما على وجه اليقين كل ماكان من تطوير كان دافعا على مزيد من العمالة..

السبب فى هذا أن مفيش حد يحل الآلة محل العامل إلا إذا كانت الإنتاجية بتزيد والإنتاج بيزيد.. ولما تزد الإنتاجية معناها الدخل القومى بيزيد.. معناها فلوس الناس

بيزید.. فبتخلق طلب جدید، ولكن هذا الطلب الجدید عادة بیکون فی صالح العامل.. یصح الآلة تزیید واحد من العمل فی المصنع ولكن بتخلق عشرات الفرص لآخرین..

بالنسبة للعامل فی المصنع فی المدة القصیرة یرى أن الآلة أزاخته، ولكن زیادة الدخل المترتبة علی زیادة النقدم معناها أن الطلب بیزید وینشأ علیه طلب آخر وغالبا الطلب الآخر بیکون فی قطاع آخر وهو قطاع الخدمات.. وده الی حصل أن بعد الآلیة تقلص حجم العمالة الصناعیة وزاد حجم الخدمات فالمدة الطویلة والتقدم التكنولوجی له فواید علی العمالة وإن كان ممکن یرى آثار سلبیة فی المدة القصیرة.. وشکرا.

د. عمرو موسی:

شکرا د. حازم ویتفضل تحسین بیه بالرد علی الأسئلة..

أ. السفیر / تحسین بشیر:

سؤال — یرى الی تستطيع الدولة تعمله لرفع مستوى الطبقات الدنیا وهی الطبقة العریضة الغالیة فی مصر.

وسؤال ثانى علی نسب العمال والفلاحین فی المجالس المنتخبة فی مصر.

ردی علی الأسئلة الی جاءت بدون أسماء أن احنا فی مصر لدینا الآن مساحة معقولة من حرية الکلام وحرية الصحافة ومساحة جیدة من حرية القضاء تمکننا إذا کنا جادین أن نعمل فی إطار القانون والنظام للدفع مش نخش فی المعارضة السیاسیة.. لدفع بإصلاحات محددة قبلتها کل الشعوب وسوف تقبلها مصر.. لكن عددا کبیرا منا بیؤثر السلامة وعاوز الأشياء تتعمل له وهو میعملش حاجة.. النشاط السیاسی کأى نشاط آخر بیطلب إن احنا نعطیه حقه والتعامل معاه بطریقة معقولة وأعتقد أن الدولة ستكون قابلة بصورة إيجابية لأى إصلاح إجابى لأن الشعوب والشعب المصرى من القوة بأن الدولة مش حتقف ضده.. طالما كانت المطالبة بالإصلاح معقولة ولاتقلب موازين الأمور.. وتدفع بالإصلاح إلى الأمل.. إن مکانش المباشر بقی المتوسط والمستقبل.

وشکرا

(تصفیق)

د. عمرو موسى:

شكرا تحسين بك.. الحقيقة في نهاية هذه الجلسة علشان أقول مصر كى تعيش وتتطور في ظل القواعد السياسية والاقتصادية الجديدة للنمو الاقتصادى فى القرن الواحد والعشرين أو على مطلقه فلابد من نمو اقتصادى سريع وتوزيع عادل للدخل القومى وزيادة تراكمية فى إنتاجية العمل.. والعمل على التكامل العربى ونأخذ هذا البعد فى الحسبان.. أيضا لابد من الشفافية والمشاركة وبكده بننهى هذه الجلسة.. وشكرا.